No 4A العدد4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

التعليل النحوي بين أصول الطرد ومقتضيات الاستعمال
دراسة في تفسير الظاهرة النحوية

م.د. زياد حميد كامل العاني
وزارة التربية -مديرية تربية الأنبار
Zeyad1741969@gmail.com

الملخص

يُعَدُّ التعليل النحوي من أبرز القضايا التي شغلت الدرس النحوي العربي منذ نشأته الأولى، إذ لم يقتصر دور النحاة على وصف الظواهر اللغوية ورصد أحكامها، بل تجاوز ذلك إلى البحث عن الأسباب الكامنة وراء تلك الأحكام ومحاولة تفسيرها وفق أسس عقلية ولغوية متنوعة. وقد ارتبط التعليل النحوي ارتباطاً وثيقاً بالقياس والطرد من جهة، وبالاستعمال اللغوي والسماع من جهة أخرى، الأمر الذي أوجد جدلية علمية بين المحافظة على اطراد القاعدة النحوية وبين مراعاة خصوصيات الاستعمال العربي الفصيح.ويهدف هذا البحث إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين أصول الطرد النحوي ومقتضيات الاستعمال اللغوي في بناء التعليل النحوي، وبيان أثر هذه العلاقة في تفسير الظواهر النحوية المختلفة. كما يسعى إلى تحليل مواقف النحاة من الظواهر التي خرجت عن مقتضى القياس، والكشف عن الآليات التي اعتمدوها للتوفيق بين القاعدة والاستعمال.واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على استقراء النصوص النحوية وتحليلها ومناقشة آراء النحاة في ضوء أصول النظرية النحوية العربية. وقد خلص البحث إلى أن التعليل النحوي لم يكن قائماً على الطرد القياسي وحده، بل كان ثمرة تفاعل مستمر بين القياس والسماع، وأن النحاة سعوا إلى تحقيق التوازن بين انتظام القواعد ومراعاة الواقع اللغوي المستعمل.

الكلمات المفتاحية:التعليل النحوي، الطرد، القياس، الاستعمال اللغوي، السماع، الظاهرة النحوية.

Grammatical Justification between the Principles of Exclusion and the Requirements of UsageA Study on the Interpretation of the Grammatical Phenomenon

Asst. Prof. Ziyad Hameed Kamil Al-Ani

Abstract

Grammatical justification (*Taʿlīl Naḥwī*) has been one of the central issues in the Arabic grammatical tradition since its earliest stages. Arab grammarians were not content with merely describing linguistic phenomena and formulating grammatical rules; rather, they sought to uncover the underlying causes of these rules and explain them through various rational and linguistic principles. Consequently, grammatical justification became closely associated with analogy (*Qiyās*) and regularity (*Ṭard*) on the one hand, and with actual linguistic usage and authenticated transmission (*Samāʿ*) on the other, giving rise to an enduring scholarly debate between preserving the consistency of grammatical rules and accommodating the distinctive features of authentic Arabic usage.

This study aims to investigate the relationship between the principles of grammatical regularity and the requirements of linguistic usage in the construction of grammatical justification, and to examine the impact of this relationship on the interpretation of various grammatical phenomena. It

also explores the approaches adopted by Arab grammarians in dealing with linguistic forms that depart from analogical principles, while identifying the mechanisms they employed to reconcile grammatical rules with actual language use.

The study adopts a descriptive-analytical approach based on examining grammatical texts, analyzing their contents, and discussing the opinions of Arab grammarians within the framework of the classical Arabic grammatical theory. The study concludes that grammatical justification was not founded solely on analogical regularity; rather, it emerged from the continuous interaction between analogy and authenticated linguistic usage. Furthermore, Arab grammarians consistently sought to maintain a balance between the systematic coherence of grammatical rules and the realities of actual language use.

Keywords: Grammatical Justification (Taʿlīl Naḥwī), Regularity (Ṭard), Analogy (Qiyās), Linguistic Usage, Authenticated Transmission (Samāʿ), Grammatical Phenomenon.

المقدمة

بُعَدُّ التعليل النحوي من أبرز المباحث التي أسهمت في بناء النظرية النحوية العربية، إذ لم يكن النحو العربي مجرد مجموعة من القواعد والأحكام المجردة، وإنما كان علماً يروم تفسير الظواهر اللغوية والكشف عن العلاقات التي تنتظم عناصرها. ومن ثم غدا التعليل أداةً معرفيةً أساسيةً في تفسير الأحكام النحوية وبيان الأسس التي قامت عليها.

وقد نشأ التعليل النحوي في بيئة علمية تأثرت بالاتجاه العقلي الذي ساد العلوم الإسلامية في القرون الأولى، فحرص النحاة على البحث عن الأسباب التي تفسر الظواهر اللغوية المختلفة، سواء أكانت تلك الأسباب صوتية أم صرفية أم دلالية أم تداولية. ومع تطور الدرس النحوي توسعت دائرة التعليل حتى غدا التعليل جزءاً أصيلاً من بناء النظرية النحوية العربية.

غير أن النحاة واجهوا إشكالية تتمثل في وجود عدد من الظواهر اللغوية التي لا تنسجم بصورة كاملة مع مقتضيات القياس والطرد، الأمر الذي دفعهم إلى إعادة النظر في بعض القواعد أو البحث عن مبررات خاصة لتلك الظواهر. ومن هنا نشأت علاقة جدلية بين أصول الطرد ومقتضيات الاستعمال، وتجلت آثارها بوضوح في مؤلفات النحاة المتقدمين والمتأخرين. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتقف على حدود العلاقة بين القياس والاستعمال في بناء التعليل النحوي، ولتستجلي أثر تلك العلاقة في تفسير الظاهرة النحوية في ضوء النصوص النحوية وآراء أئمة العربية.

أهمية البحث تنبع أهمية هذا البحث من تناوله إحدى القضايا المركزية في الفكر النحوي العربي، وهي العلاقة بين التعليل النحوي وأصول القياس ومقتضيات الاستعمال، كما يسهم في إبراز مرونة النظرية النحوية العربية وقدرتها على استيعاب الظواهر اللغوية المختلفة، والكشف عن الآليات التي اعتمدها النحاة في التوفيق بين انتظام القاعدة وخصوصية الاستعمال.

مشكلة البحث تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

إلى أي مدى استطاع النحاة الموازنة بين أصول الطرد القياسي ومقتضيات الاستعمال اللغوي في تفسير الظاهرة النحوية؟

ويتفرع عنه عدد من التساؤلات الفرعية:

١- ما مفهوم التعليل النحوي وأهم أسسه النظرية؟

٢- ما المقصود بالطرد والقياس في الفكر النحوي العربي؟

٣- كيف تعامل النحاة مع الظواهر الخارجة عن القياس؟

٤- ما أثر الاستعمال اللغوي في بناء الأحكام النحوية وتعليلها؟

واقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى ثلاثة مباحث؛ خُصِّص المبحث الأول للتعليل النحوي وأصوله النظرية، وتناول ثلاثة مطالب هي: مفهوم التعليل النحوي ونشأته، والطرد والقياس في الفكر النحوي العربي، وأنواع العلل النحوية وأسسها المعرفية. أما المبحث الثاني فقد عُني بمقتضيات الاستعمال وأثرها في تفسير الظاهرة النحوية، واشتمل على ثلاثة مطالب هي: مفهوم الاستعمال اللغوي ومكانته في الفكر النحوي، وتعارض القياس والاستعمال في تفسير الظاهرة النحوية، وآليات التوفيق بين الطرد والاستعمال. وجاء المبحث الثالث تطبيقياً، فدرس نماذج من تفسير الظاهرة النحوية بين الطرد والاستعمال من خلال رفع الفاعل ونصب المفعول به، والأسماء الستة، والضرورة الشعرية.

المبحث الأول للتعليل النحوي وأصوله النظرية

المطلب الأول: مفهوم التعليل النحوي ونشأته

يُعَدُّ التعليل النحوي من أبرز الركائز التي قامت عليها النظرية النحوية العربية، إذ لم يقتصر اهتمام النحاة على ضبط الظواهر اللغوية وتقعيدها، وإنما سعوا إلى الكشف عن الأسباب التي تقف وراء الأحكام النحوية المختلفة، فكان التعليل وسيلة لتفسير الظاهرة اللغوية وربطها بمنظومة من المبادئ والأصول التي تحكم نظام اللغة العربية(١). والتعليل في اللغة مشتق من مادة (ع ل ل)، ويُراد به السبب الذي يُفسَّر به وقوع الشيء أو حدوثه، أما في الاصطلاح النحوي فهو بيان السبب أو الحكمة التي من أجلها حُكم على الظاهرة اللغوية بحكم معين(٢)، ولا يقتصر التعليل في الفكر النحوي على مجرد بيان السبب، بل يتجاوز ذلك إلى الكشف عن النظام الذي تنتظم في ضوئه الأحكام النحوية، مما جعله أداةً لتفسير الظاهرة وتقعيدها في آنٍ واحد.

وقد ارتبط ظهور التعليل النحوي بنشأة النحو العربي نفسه، إذ إن الحاجة إلى تفسير الظواهر اللغوية كانت ملازمة لعملية التقعيد منذ بداياتها الأولى. ويُلاحظ أن كتاب سيبويه يمثل أول محاولة منهجية متكاملة لتوظيف التعليل في تفسير الظواهر النحوية، حيث لم يكتفِ بعرض الأحكام، بل حرص على بيان أسبابها وربطها بالاستعمال العربي الموثوق. ومن أمثلة ذلك تعليله لتقديم بعض العناصر وتأخيرها، أو تعليله لرفع الفاعل ونصب المفعول به، وغيرها من المسائل التي شكلت الأساس الفكري للتعليل النحوي فيما بعد، وقول سيبويه: "وإنما رفعوا الفاعل لأنه هو الذي أسند إليه الفعل"(٣). ويكشف هذا النص عن أن سيبويه لم يكن يكتفي بإثبات الحكم، وإنما كان يسعى إلى تعليله ببيان الوظيفة التي يؤديها العنصر النحوي داخل التركيب، وهو ما يمثل البذرة الأولى للتفسير النحوي القائم على الربط بين الوظيفة اللغوية والحكم الإعرابي.

ومع تطور الدرس النحوي اتسعت دائرة التعليل، فانتقل من مجرد تفسير الظواهر إلى بناء منظومة عقلية متكاملة تسعى إلى تفسير العلاقات النحوية في ضوء مبادئ عامة. وقد أسهم هذا الاتجاه في تعزيز النزعة العقلية داخل النحو العربي، ولا سيما عند علماء البصرة الذين أولوا القياس والتعليل اهتماماً كبيراً، وعدّوهما من أهم أدوات بناء الأحكام النحوية(٤).

---

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ج١، ص٤٨–٥٠.

(٢) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨، ج١، ص١٢–١٨.

(٣) شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط٧، ٢٠٠٤، ص٢٥–٣١.

(٤) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص٢٥–٣١.

وقد أشار ابن جني إلى أهمية التعليل بقوله: "إن أكثر ما يُعتمد في هذا العلم إنما هو العلل والأسباب التي بها تثبت الأحكام وتنتظم القواعد"(٥). ويُفهم من ذلك أن التعليل لم يكن أمراً ثانوياً في الفكر النحوي، بل كان جزءاً من بنيته المعرفية وأحد أسسه المنهجية.

ولا يخفى أن ابن جني قد وسّع دائرة التعليل حتى جعلها أساسًا في فهم النظام اللغوي، فلم ينظر إلى العلل على أنها وسائل تعليمية فحسب، بل عدّها كاشفةً عن حكمة العربية وانتظامها، وهو ما أسهم في ترسيخ الاتجاه العقلي في الدرس النحوي.

ومن خلال تتبع التراث النحوي يتبين أن التعليل أدى وظائف متعددة، منها تفسير الظواهر اللغوية، وتبرير الأحكام النحوية، وربط الجزئيات بالقواعد العامة، فضلاً عن الإسهام في بناء القياس النحوي وتوسيع مجالاته. ولذلك أصبح التعليل عنصراً أساسياً في التفكير النحوي العربي، حتى إن كثيراً من المؤلفات أُفردت لدراسة العلل النحوية وبيان أنواعها وأغراضها (٦).

المطلب الثاني: والطرد والقياس في الفكر النحوي العربي: احتل القياس مكانة مركزية في بناء النظرية النحوية العربية، إذ اعتمد النحاة عليه بوصفه وسيلة لاستنباط الأحكام وتعميمها على الظواهر المتشابهة. ويُقصد بالقياس حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما، وهو بذلك يمثل الأداة التي تضمن اتساق القواعد النحوية وانتظامها(٧). ومن أمثلة ذلك أن النحاة لما سمعوا قول العرب: (قام زيدٌ) و(قام عمروٌ)، حملوا كل اسم يؤدي وظيفة الفاعل على هذا الأصل، فحكموا برفعه قياسًا، ولم يقفوا عند حدود المسموع وحده.

أما الطرد فيُراد به اطراد القاعدة وشمولها لجميع أفرادها من غير استثناء، بحيث تنطبق على كل ما يدخل تحتها من الظواهر اللغوية. وقد ارتبط مفهوم الطرد ارتباطاً وثيقاً بمفهوم القياس، لأن القياس لا يتحقق إلا إذا كانت القاعدة مطردة قابلة للتعميم(٨).

ولذلك لم يكن الطرد عند النحاة مجرد تكرارٍ للحكم، وإنما كان معيارًا لاختبار قوة القاعدة وصلاحيتها للتعميم على نظائرها.

وقد أدرك النحاة منذ وقت مبكر أهمية الطرد في تحقيق الانسجام داخل النظام النحوي، ولذلك سعوا إلى بناء قواعد عامة تتسم بالثبات والانتظام. ويبدو هذا الاتجاه واضحاً عند البصريين الذين أولوا القياس أهمية كبيرة وعدّوه أصلاً من أصول النحو، في حين كان الكوفيون أكثر ميلاً إلى التوسع في الأخذ بالسماع والاحتجاج بالاستعمال (٩).

ويرى ابن السراج أن القياس يمثل أساساً من أسس النحو العربي، لأن اللغة لا يمكن أن تُحصر في النصوص المسموعة وحدها، بل لا بد من اعتماد قواعد كلية تُقاس عليها الظواهر الجديدة. ومن هنا أصبح القياس أداة ضرورية للحفاظ على وحدة النظام اللغوي وتفسير ظواهره المختلفة (١٠).

غير أن الطرد لم يكن غاية مستقلة عند النحاة، بل كان وسيلة لتحقيق الانسجام بين القواعد والواقع اللغوي. ولذلك نجدهم في كثير من الأحيان يعدلون عن مقتضى القياس إذا

---

(٥) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج١، ص٤٨.

(٦) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص٥٥–٦٠.

(٧) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٧، ص٨١–٨٥.

(٨) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق محمود فجاج، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٦، ص٩٢–٩٥.

(٩) شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط٧، ٢٠٠٤، ص٤٦–٥٨

(١٠) ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥، ج١، ص٥٨–٦١.

No 4A العدد4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن
جامعة ساوة الاهلية

ثبت لديهم استعمال عربي فصيح يخالفه، مما يدل على أن الطرد كان محكوماً بالسماع والاستعمال وليس منفصلاً عنهما(١١).

ومن خلال ذلك يتبين أن العلاقة بين القياس والطرد لم تكن علاقة تطابق تام، بل علاقة تكامل، إذ ظل القياس محتاجًا إلى السماع في إثبات أصوله، كما ظل الاستعمال محتاجًا إلى القياس في تفسير ظواهره وتقعيدها.

المطلب الثالث: وأنواع العلل النحوية وأسسها المعرفية. اهتم النحاة بتصنيف العلل النحوية وبيان وظائفها المختلفة، وقد أدى هذا الاهتمام إلى ظهور تصنيفات متعددة للعلل بحسب طبيعتها وأغراضها. ومن أشهر هذه التصنيفات ما أورده الزجاجي في حديثه عن العلل النحوية، إذ قسمها إلى أنواع متعددة تختلف باختلاف المقاصد التي تؤديها(١٢).

أولاً: العلة التعليمية: وهي العلة التي يُقصد بها تقريب الحكم النحوي إلى المتعلم وتيسير فهمه، دون التعمق في البحث عن الأسباب الفلسفية أو العقلية الكامنة وراءه. وتُعد هذه العلة من أكثر أنواع العلل شيوعاً في كتب النحو التعليمية، لأنها ترتبط بالجانب التربوي والتعليمي(١٣).

ثانياً: العلة القياسية : وهي العلة التي تعتمد على القياس والطرد، وتسعى إلى بيان السبب الذي يربط بين الأصل والفرع. ويظهر هذا النوع من العلل في الأحكام التي تقوم على تشابه الظواهر اللغوية واشتراكها في خصائص معينة تسمح بإلحاق بعضها ببعض(١٤).

ثالثاً: العلة الصوتية: وتقوم على تفسير الظواهر النحوية في ضوء الاعتبارات الصوتية، كالتخفيف والثقل والانسجام الصوتي. وقد استند النحاة إلى هذا النوع من العلل في تفسير كثير من الظواهر، مثل الحذف والإدغام والإبدال، وغيرها من القضايا التي تتأثر بالبنية الصوتية للكلام(١٥).

رابعاً: العلة الدلالية: وترتكز على المعنى بوصفه عاملاً مؤثراً في بناء الأحكام النحوية. وقد أدرك النحاة أن كثيراً من الظواهر لا يمكن تفسيرها تفسيراً كاملاً من خلال الشكل اللغوي وحده، بل لا بد من مراعاة المعاني والعلاقات الدلالية التي تربط بين عناصر الجملة(١٦).

خامساً: العلة الاستعمالية: وهي العلة التي تستند إلى واقع الاستعمال اللغوي وما جرى عليه كلام العرب. ويبرز هذا النوع من العلل في المواضع التي يتعارض فيها القياس مع السماع، إذ يلجأ النحاة إلى تبرير الظاهرة بالاستعمال الموثوق وإن خالفت بعض مقتضيات القياس(١٧).

وتكشف هذه الأنواع المختلفة من العلل عن طبيعة الفكر النحوي العربي الذي لم يكن قائماً على عامل واحد، بل اعتمد منظومة متكاملة من المبادئ العقلية واللغوية والصوتية والدلالية. وقد أسهم هذا التنوع في منح النظرية النحوية مرونة كبيرة مكّنتها من تفسير عدد واسع من الظواهر اللغوية المختلفة.

---

(١١) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٩، ص٧٤–٧٩

(١٢) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٩، ص٦٥–٧٢.

(١٣) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في أصول النحو، ص١٢٢–١٢٤.

(١٤) ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ١٩٥٧، ص٩٢–٩٦.

(١٥) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج٢، ص١٤٧–١٥٢.

(١٦) الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢، ص٤٨–٥٥

(١٧) ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٠٠–١٠٥؛ والسيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص٩٥–٩٨.

ويظهر من هذا التصنيف أن النحاة لم يجعلوا التعليل قائمًا على أساس واحد، وإنما نظروا إلى الظاهرة النحوية بوصفها نتيجة لتفاعل عوامل متعددة، وهو ما يكشف عن مرونة التفكير النحوي العربي وقدرته على استيعاب الظواهر اللغوية المختلفة دون إخضاعها لتفسير أحادي.

لم يحظ التعليل النحوي باتفاق جميع النحاة، فقد وقف ابن مضاء القرطبي موقفًا ناقدًا من الإفراط في التعليل، ولا سيما العلل الثانوية والثالثية التي رأى أنها لا تخدم تعلم العربية، وإنما تثقلها بتقديرات ذهنية بعيدة عن واقع الاستعمال. ولم يكن اعتراضه موجهًا إلى أصل التعليل، وإنما إلى التوسع فيه بما يجاوز الحاجة التعليمية. وقد مثّل هذا الاتجاه مرحلة مهمة في نقد الفكر النحوي، وأثرى الجدل حول حدود التعليل ووظيفته في بناء النظرية النحوية.

المبحث الثاني

مقتضيات الاستعمال وأثرها في تفسير الظاهرة النحوية، المطلب الأول: مفهوم الاستعمال اللغوي ومكانته في الفكر النحوي.

يقصد بالاستعمال اللغوي مجموع التراكيب والأساليب التي وردت في كلام العرب الفصحاء وثبتت صحتها عن طريق الرواية والنقل الموثوق. وقد شكّل هذا الاستعمال المصدر الأول الذي استند إليه النحاة في بناء القواعد النحوية، لأن الغاية الأساسية من النحو هي وصف اللغة العربية كما استعملها أهلها[١٨]. ولا يُفهم من الاستعمال هنا مجرد كثرة التداول، وإنما يراد به الاستعمال العربي الفصيح الذي استقر الاحتجاج به، إذ هو الذي شكّل الأساس الذي بُنيت عليه الأحكام النحوية واستنبطت منه القواعد العامة.

ولذلك نجد أن سيبويه جعل الشواهد اللغوية من القرآن الكريم، والقراءات، وكلام العرب شعرًا ونثرًا أساسًا في بناء الأحكام النحوية، فكان يعرض الاستعمال الموثوق قبل تقرير القاعدة وتعليلها، مما يكشف أن الاستعمال اللغوي كان المنطلق الأول في بناء النظرية النحوية. ويؤكد هذا المنهج أن الاستعمال لم يكن شاهدًا يؤيد القاعدة فحسب، بل كان المصدر الذي تُستنبط منه القاعدة ابتداءً [١٩].

ويؤكد ابن جني هذه الحقيقة حين يرى أن اللغة في جوهرها قائمة على الاستعمال، وأن القياس لا تكون له قيمة ما لم يستند إلى أصل مسموع، إذ يقول: "إنما يُحتج من الكلام بما ثبتت روايته وصحت لغته" [٢٠]. ويفهم من هذا النص أن الاستعمال يمثل المرجعية النهائية التي يعود إليها النحوي عند اختلاف الأوجه أو تعارض الاحتمالات.

كما احتل السماع مكانة مهمة عند الأصوليين والنحاة المتأخرين، فقد عدّه السيوطي الأصل الأول من أصول النحو، ورأى أن القياس تابع له لا مستقل عنه [٢١]. ويكشف هذا التصور عن وعي عميق بطبيعة اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية تتحدد من خلال الاستعمال الفعلي لا من خلال التصورات العقلية المجردة.

ولم يكن الاستعمال عند النحاة مجرد جمع للشواهد، بل كان أداة للكشف عن القوانين التي تحكم النظام اللغوي. ولذلك حرصوا على استقراء كلام العرب واستنباط القواعد العامة منه، مع مراعاة الفروق بين الظواهر المطردة والظواهر النادرة أو الشاذة.

---

(١٨) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٧، ص٥٧–٦٠.

(١٩) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، ج١، ص٧–١٢.

(٢٠) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج١، ص٩٧–١٠١.

(٢١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق محمود فجاج، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٦، ص٢١–٢٥.

ومن ثم فإن الاستعمال اللغوي لم يكن في الفكر النحوي نقيضًا للقياس، وإنما كان الأصل الذي ينطلق منه القياس، والمرجع الذي يعود إليه عند اختلاف وجوه التعليل.

المطلب الثاني: تعارض القياس والاستعمال في تفسير الظاهرة النحوية

يُعد تعارض القياس والاستعمال من أكثر القضايا حضوراً في التراث النحوي، إذ واجه النحاة كثيراً من الظواهر التي ثبتت بالسماع لكنها لا تنسجم بصورة كاملة مع مقتضيات القياس. وقد دفعهم ذلك إلى البحث عن وسائل مختلفة للتوفيق بين القاعدة والاستعمال(٢٢).

ولم يكن هذا التعارض تعارضًا حقيقيًا في نظر جمهور النحاة، وإنما كان تعارضًا بين اطراد القاعدة من جهة، وخصوصية بعض الاستعمالات العربية المسموعة من جهة أخرى.

ومن الأمثلة المشهورة على ذلك باب العدد، إذ اشتمل على أحكام خالفت ما قد يتوقعه القياس في بعض صوره، كالمخالفة بين العدد والمعدود في التذكير والتأنيث في بعض صوره وتمييزه بصيغ مخصوصة استقرت في الاستعمال العربي الفصيح قبل أن يسعى النحاة إلى تعليلها وتقعيدها؛ إذ بُنيت قواعد هذا الباب ابتداءً على ما ثبت في الاستعمال العربي الفصيح، سواء في القرآن الكريم، كقول الله تعالى: ژ ئى ئى چ ژ(٢٣)، وقوله تعالى: ژ چ چچ ژ(٢٤)، أم في كلام العرب شعرًا ونثرًا. ومن هنا اجتهد النحاة في تعليل تلك الاستعمالات وربطها بالقواعد العامة، وكذلك الحال في بعض أبواب التصغير والنسب والإعلال التي تضمنت صورًا استثنائية لا يمكن تفسيرها على أساس القياس وحده. (٢٥).

وقد اختلفت مواقف المدرستين البصرية والكوفية إزاء هذه القضية. فالبصريون كانوا أكثر ميلاً إلى القياس والطرد، ولذلك حاولوا تفسير الظواهر الشاذة وتأويلها بما يحافظ على انسجام النظام النحوي. أما الكوفيون فقد أظهروا مرونة أكبر في قبول الاستعمالات المختلفة، وعدّوا السماع حجة قائمة بذاتها ولو خالفت بعض مقتضيات القياس(٢٦). ومع هذا التباين فإن المدرستين لم تكونا على طرفي نقيض؛ إذ لم يهمل البصريون السماع، كما لم يرفض الكوفيون القياس، وإنما كان الخلاف بينهما في مقدار الاعتماد على كل منهما عند بناء الحكم النحوي.

ويظهر هذا التباين في تعامل المدرستين مع بعض الظواهر الإعرابية والتركيبية. فالبصريون غالباً ما يبحثون عن علة جامعة تفسر الظاهرة وتربطها بغيرها من القواعد، بينما يكتفي الكوفيون أحياناً بإثبات الظاهرة استناداً إلى السماع دون الحاجة إلى تعليل موسع(٢٧).

وقد ناقش ابن جني هذه الإشكالية من منظور أكثر توازناً، فذهب إلى أن القياس لا ينبغي أن يُلغى بسبب بعض الشواهد النادرة، كما أن السماع الصحيح لا يجوز رده بحجة مخالفته للقياس. ولذلك دعا إلى التمييز بين الظواهر المطردة التي تصلح أساساً للقياس، والظواهر المحدودة التي تبقى مرتبطة بظروف استعمالها الخاصة(٢٨).

---

(٢٢) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٣، ١٢/١.

(٢٣) سورة: البقرة، جزء من الآية: ٢٩.

(٢٤) سورة: البقرة، جزء من الآية: ٢٢٨.

(٢٥) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١، ج٥، ص١٨–٢٥؛ وانظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨، ج٣، ص٢١٠–٢١٤.

(٢٦) شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط٧، ٢٠٠٤، ص٦٧–٧٨.

(٢٧) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤، ص٩٠–٩٦.

(٢٨) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج١، ص٩٨–١٠٥.

ويكشف هذا الموقف عن نزعة منهجية وسطية جعلت من القياس والاستعمال عنصرين متكاملين في بناء النظرية النحوية، بحيث لم يكن أحدهما بديلًا عن الآخر، بل كان كل منهما مكمّلًا له في تفسير الظاهرة النحوية وتقعيدها.

المطلب الثالث: آليات التوفيق بين الطرد والاستعمال

أدرك النحاة أن المحافظة على التوازن بين القياس والاستعمال تتطلب اعتماد مجموعة من الآليات التفسيرية التي تمكنهم من استيعاب الظواهر المختلفة دون الإخلال بالنظام النحوي العام. ومن أبرز هذه الآليات[٢٩]:

أولاً: التأويل النحوي: يُعد التأويل من أهم الوسائل التي لجأ إليها النحاة عند مواجهة ظواهر تخالف مقتضى القياس. ويقصد به إعادة تفسير الظاهرة على نحو يجعلها منسجمة مع القواعد العامة. وقد استُخدم التأويل على نطاق واسع في تفسير بعض الشواهد الشعرية والقرآنية التي بدت مخالفة للمألوف النحوي[٣٠].

ويظهر هذا الاتجاه بوضوح في كتب إعراب القرآن، حيث سعى النحاة إلى توجيه التراكيب المختلفة وفق أصول النحو وقواعده، مع المحافظة على دلالة النص وسلامته اللغوية[٣١].

ثانياً: الحمل على النظير: ويقوم على إلحاق الظاهرة بغيرها من الظواهر المشابهة لها في البنية أو المعنى. وقد مثّل هذا الأسلوب أحد أهم أدوات القياس النحوي، إذ مكّن النحاة من توسيع دائرة الأحكام وربط الجزئيات بالقواعد العامة. ويؤكد الشاطبي أن النحو العربي قائم في جانب كبير منه على مبدأ النظير، لأن اللغة بطبيعتها تميل إلى الانتظام والاطراد، مما يسمح بإلحاق الفروع بالأصول متى تحققت أوجه الشبه بينها [٣٢].

ثالثاً: مراعاة الكثرة والشيوع : لم يكن النحاة يتعاملون مع جميع الاستعمالات على درجة واحدة من الاحتجاج، بل كانوا يميزون بين الاستعمال الكثير المطرد والاستعمال القليل النادر. فإذا كثر الاستعمال وقوي حضوره في كلام العرب أصبح أقرب إلى أن يكون قاعدة يُقاس عليها، أما إذا كان نادراً اقتصر الاحتجاج به على موضعه[٣٣].

ومن هنا نشأ مفهوم الشذوذ النحوي ومن ثم فإن الشاذ عند النحاة لا يخرج عن الفصاحة، وإنما يخرج عن الاطراد، ولذلك امتنع القياس عليه مع بقاء الاحتجاج به في موضع، الذي لا يعني الخطأ أو الفساد، وإنما يدل على خروج الظاهرة عن القاعدة المطردة مع بقائها صحيحة من حيث الرواية والاستعمال.

رابعاً: مراعاة المقاصد التداولية: تنبه بعض النحاة إلى أن كثيراً من الظواهر اللغوية لا يمكن تفسيرها تفسيراً كاملاً بالاعتماد على البنية الشكلية وحدها، بل لا بد من مراعاة المقاصد التداولية التي تتحكم في إنتاج الكلام وفهمه[٣٤].

ويُلاحظ هذا الاتجاه عند عبد القاهر الجرجاني الذي ربط بين النحو والمعنى، ورأى أن قيمة التراكيب لا تتحدد من خلال صورها الشكلية فقط، وإنما من خلال الوظائف التي تؤديها داخل السياق [٣٥]. وقد أسهم هذا التصور في توسيع آفاق التعليل النحوي وربطه بالجوانب الدلالية والتواصلية للغة. ويكشف هذا الاتجاه عن انتقال التعليل النحوي من

---

(٢٩) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج١، ص١٠٠–١٠٥.
(٣٠) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١، ص٥٢–٥٦.
(٣١) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨، ج١، ص١٥–٢٠.
(٣٢) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق مجموعة من الباحثين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ج١، ص٢١٢–٢١٥.
(٣٣) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق محمود فجاج، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٦، ص١٠٢–١٠٦.
(٣٤) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج١، ص٢٣٥–٢٤٠.
(٣٥) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص١٤٦–١٥٢.

الاقتصار على البنية الشكلية إلى مراعاة الوظيفة التواصلية للتركيب، وهو ما وسّع دائرة التعليل وربطه بمقاصد الاستعمال. ويتبين مما سبق أن النحاة لم ينظروا إلى القياس والاستعمال على أنهما أصلان متعارضان، وإنما سعوا إلى إقامة توازن بينهما يحقق انتظام القاعدة النحوية من جهة، ويحافظ على سلامة الاستعمال العربي الموثوق من جهة أخرى. ومن هنا أصبح التعليل النحوي أداةً للتوفيق بين مقتضيات الطرد وخصوصية الاستعمال، وهي الفكرة التي تتجلى بصورة أوضح في التطبيقات النحوية التي يتناولها المبحث الآتي.

المبحث الثالث تطبيقياً

نماذج من تفسير الظاهرة النحوية بين الطرد والاستعمال

المطلب الأول: رفع الفاعل ونصب المفعول به بين التعليل القياسي والاستعمال اللغوي

يُعد باب الفاعل والمفعول به من أكثر الأبواب النحوية وضوحاً في تجسيد العلاقة بين القياس والاستعمال. فقد استقر النحاة على أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب، غير أن السؤال الذي شغلهم لم يكن متعلقاً بالحكم نفسه بقدر ما كان متعلقاً بسبب هذا الحكم(٣٦).

ذهب سيبويه إلى أن رفع الفاعل ونصب المفعول به يمثلان نظاماً وظيفياً يهدف إلى التمييز بين طرفي الإسناد ومنع اللبس في التركيب اللغوي. فالعرب حين قالت: "ضربَ زيدٌ عمراً"، ويؤيد ذلك ما ورد في الاستعمال القرآني، كقوله تعالى: (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ)، إذ جاء لفظ الجلالة فاعلًا مرفوعًا، وجاءت *السماوات* مفعولًا به منصوبًا، وهو استعمال يجسد القاعدة التي استقر عليها كلام العرب، ثم جاء التعليل النحوي بعد ذلك لبيان الحكمة من هذا الاطراد، لا لإنشائه. جعلت علامة الرفع دالة على الفاعلية وعلامة النصب دالة على المفعولية، وبذلك تحقق الوضوح الدلالي داخل الجملة(٣٧).

أما النحاة المتأخرون فقد سعوا إلى توسيع دائرة التعليل، فذهب بعضهم إلى أن الفاعل أحق بالرفع لأنه أقل عدداً من المفاعيل وأشد ارتباطاً بالفعل، في حين أن المفعول فضلة بالنسبة إليه، ومن ثم استحق النصب(٣٨).

ويلاحظ أن هذه التعليلات لم تستند إلى السماع وحده، بل حاولت بناء تفسير عقلي ينسجم مع النظام النحوي العام. غير أن بعض الباحثين يرون أن الأصل في هذا الحكم هو الاستعمال العربي نفسه، وأن التعليلات اللاحقة جاءت لتفسير ما استقر عليه هذا الاستعمال لا لتأسيسه.ومن ثم فإن هذه الظاهرة تكشف عن تداخل واضح بين الطرد والاستعمال؛ فالحكم مستمد من الاستعمال العربي، أما تعميمه وتفسيره فقد تم في إطار القياس والتعليل.

ويكشف هذا المثال أن التعليل النحوي لم يكن منشئًا للحكم، وإنما كان كاشفًا عن الأساس الذي استقر عليه الاستعمال العربي، وهو ما يؤكد أن القياس والاستعمال يتكاملان في بناء القاعدة النحوية

المطلب الثاني: الأسماء الستة نموذجاً لتغليب الاستعمال على القياس

تُعد الأسماء الستة من أبرز النماذج التي تكشف عن أثر الاستعمال في توجيه الأحكام النحوية. فالأصل في الأسماء المعربة أن تكون علامات رفعها ونصبها وجرها الحركات، إلا أن العرب استعملت ألفاظاً معينة تُعرب بالحروف، وهي: (أب، أخ، حم، فو، ذو، هن)(٣٩)، ﴿ٱ لخ لم له مج مح﴾(٤٠)، ويبين هذا الاستعمال أن إعراب هذه الأسماء بالحروف لم

(٣٦) ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥، ج١، ص٧٢–٧٥.

(٣٧) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، ج١، ص٣٣–٣٦.

(٣٨) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥، ج١، ص٥٤–٥٦.

(٣٩) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٩٥–١٩٨.

يكن نتيجة لافتراض قياسي مجرد، وإنما ثبت أولًا بالسماع، ثم اجتهد النحاة في تعليله وربطه بالنظام العام للإعراب.

وقد أثارت هذه الظاهرة اهتمام النحاة منذ وقت مبكر، لأن إعراب الأسماء بالحروف لا ينسجم مع الأصل العام للإعراب. ولذلك حاولوا البحث عن علل تفسر هذا الاستعمال وتربطه بالنظام النحوي العام.

فذهب بعضهم إلى أن هذه الأسماء لما كثرت على ألسنة العرب وخفَّ استعمالها بالحروف عوملت معاملة خاصة، في حين رأى آخرون أن الإعراب بالحروف فيها يمثل تعويضاً عن نقص بنيوي أصابها ، ومع اختلاف التعليلات بقيت الحقيقة الأساسية أن الحكم النحوي هنا نشأ من الاستعمال قبل أن يخضع للتفسير النظري. ولذلك نجد النحاة يحرصون على بيان الشروط التي يتحقق بها هذا الإعراب، مثل الإضافة وعدم التصغير وعدم الإفراد في بعض المواضع[٤١]. ومن ثم تبدو الأسماء الستة مثالًا واضحًا لتقديم الاستعمال الموثوق على مقتضى القياس العام، وهو ما يكشف مرونة النظرية النحوية في التعامل مع الظواهر الخاصة دون الإخلال بأصولها الكلية.

المطلب الثالث: الضرورة الشعرية بين سلطة القياس ومقتضيات الاستعمال

تُعد الضرورة الشعرية من أكثر الظواهر التي أظهرت مرونة الفكر النحوي العربي، إذ واجه النحاة في الشعر العربي تراكيب وأساليب لا تنسجم دائماً مع القواعد المطردة، ومع ذلك لم يعدّوها أخطاء لغوية، بل فسروها في ضوء خصوصية الخطاب الشعري. [٤٢]

وقد عرف ابن جني الضرورة بأنها ما يضطر إليه الشاعر لتحقيق الوزن أو القافية، مع بقاء الكلام منسجماً مع النظام اللغوي العام [٤٣] ومن هنا أصبحت الضرورة وسيلة لتفسير كثير من الظواهر التي تبدو خارجة عن القياس.

ومن الأمثلة المشهورة حذف بعض العناصر أو تغيير مواقعها أو استعمال صيغ غير مألوفة في الكلام العادي. وقد انقسم النحاة في موقفهم من هذه الظواهر؛ فذهب فريق إلى تضييق نطاق الضرورة وجعلها محصورة في أضيق الحدود، بينما اتجه فريق آخر إلى التوسع في قبولها متى ثبتت في كلام الشعراء الفصحاء.[٤٤]

ويظهر من خلال هذه المناقشات أن النحاة لم يتعاملوا مع القياس بوصفه قانوناً جامداً، بل كانوا يدركون أن طبيعة الاستعمال الأدبي قد تفرض أحياناً تجاوز بعض القواعد دون أن يؤدي ذلك إلى إبطالها.

وتؤكد الضرورة الشعرية أن النحاة لم يجعلوا القياس معيارًا جامدًا للحكم على جميع التراكيب، وإنما أدركوا أن اختلاف المقامات الاستعمالية قد يقتضي العدول عن الأصل، مع بقاء الأصل محتفظًا بقيمته التقعيدية.

وتبرز هذه التطبيقات أن التعليل النحوي لم يكن قائمًا على القياس المجرد ولا على الاستعمال المنفرد، وإنما نشأ من التفاعل بينهما؛ فالاستعمال يمد النحوي بالمادة اللغوية، والقياس يضبطها في قواعد عامة، ثم يأتي التعليل ليكشف عن وجوه الارتباط بينهما. ومن هنا اتضح أن تفسير الظاهرة النحوية في التراث العربي كان ثمرة موازنة دقيقة بين انتظام القاعدة ومقتضيات الاستعمال.

---

(٤٠) سورة: يوسف، جزء من الآية: ٧٨.

(٤١) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق مجموعة من الباحثين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ج١، ص٢٢٤–٢٢٨.

(٤٢) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في أصول النحو، ٢٠٠٦، ص١٥٠–١٥٤.

(٤٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج٢، ص٣٦٠–٣٦٤.

(٤٤) المرادي، الحسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٨، ج١، ص١١٢–١١٨؛ وانظر: ابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٠، ص١٥–٢٥.

ويظهر للباحث أن قوة النظرية النحوية العربية لم تكن في تمسكها بالقياس وحده، ولا في اعتمادها على السماع مجردًا، وإنما في قدرتها على التوفيق بينهما من خلال التعليل النحوي الذي أدى دور الوسيط بين انتظام القاعدة وواقع الاستعمال. ومن هنا بقي التعليل النحوي شاهدًا على عمق التفكير اللغوي عند النحاة، وعلى مرونة المنهج الذي اعتمدوه في تفسير الظواهر النحوية.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث، يتبين أن التعليل النحوي لم يكن مجرد وسيلة لتبرير الأحكام النحوية، وإنما مثّل أحد الأسس المنهجية التي قامت عليها النظرية النحوية العربية، إذ أسهم في تفسير الظواهر اللغوية وربطها بأصولها العامة، مع المحافظة على الصلة الوثيقة بالاستعمال العربي الموثوق. وقد أظهرت الدراسة أن النحاة أقاموا توازناً دقيقاً بين مقتضيات القياس والطرد من جهة، ومراعاة الاستعمال والسماع من جهة أخرى، الأمر الذي أكسب الدرس النحوي مرونةً مكّنته من استيعاب الظواهر اللغوية المختلفة دون الإخلال بانتظام قواعده.

أهم النتائج

توصل البحث إلى جملة من النتائج، من أبرزها:

١. أن التعليل النحوي شكّل ركيزةً أساسيةً في بناء النظرية النحوية العربية، ولم يقتصر دوره على تفسير الأحكام، بل أسهم في تقعيد الظواهر اللغوية وربطها بأصولها العامة.

٢. أن القياس والطرد مثّلا أساسًا مهمًا في بناء الأحكام النحوية، غير أنهما لم يكونا بمنأى عن أثر الاستعمال اللغوي والسماع.

٣. أن الاستعمال العربي الموثوق كان المرجع الأول الذي استند إليه النحاة في بناء القواعد، ثم جاء القياس لتعزيزها وتوسيع مجال تطبيقها.

٤. أن الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية كان في درجة الاعتماد على القياس أو السماع، لا في أصل الاحتجاج بكل منهما.

٥. أن النحاة اعتمدوا آليات متعددة للتوفيق بين الطرد والاستعمال، كالتأويل، والحمل على النظير، ومراعاة الكثرة والشيوع، والنظر في المقاصد التداولية.

٦. أن التطبيقات النحوية المدروسة، كرفع الفاعل ونصب المفعول به، والأسماء الستة، والضرورة الشعرية، كشفت أن التعليل النحوي كان ثمرةً للتفاعل بين القياس والاستعمال، لا نتيجة لأحدهما دون الآخر.

٧. أن مرونة النظرية النحوية العربية مكّنتها من استيعاب الظواهر الخارجة عن القياس دون الإخلال بالبناء العام للقواعد.

٨. أن التعليل النحوي يعكس عمق التفكير اللغوي عند النحاة، ويبرز قدرتهم على الجمع بين الدقة العقلية ومراعاة الواقع اللغوي.

التوصيات

١. العناية بإعادة قراءة التراث النحوي في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة بما يسهم في إبراز أصالة الفكر النحوي العربي.

٢. تشجيع الدراسات التطبيقية التي تتناول التعليل النحوي في أبواب نحوية أخرى لم يتناولها هذا البحث.

٣. الإفادة من مناهج التحليل اللغوي الحديثة في دراسة العلاقة بين القياس والاستعمال دون إغفال خصوصية التراث النحوي العربي.

٤. توجيه الباحثين إلى دراسة جهود النحاة في معالجة الظواهر الخارجة عن القياس للكشف عن مرونة النظرية النحوية العربية.

المصادر

القرآن الكريم

- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، **لمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٧.
- ابن السراج، محمد بن السري، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.
- ابن عصفور الإشبيلي، **ضرائر الشعر**، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٠.
- ابن مضاء القرطبي، **الرد على النحاة**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.
- ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت.
- ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥.
- ابن يعيش، موفق الدين، **شرح المفصل**، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١،
- أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٣.
- تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦.
- الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٩.
- سيبويه، عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، **الاقتراح في أصول النحو**، تحقيق محمود فجاج، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٦.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق مجموعة من الباحثين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، ط٧، ٢٠٠٤.
- المرادي، الحسن بن قاسم، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٨،
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، **إعراب القرآن**، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨.